



قراروزاري رقم (265) لسنة 2023

في شأن الأنشطة المؤهلة والأنشطة المستبعدة لأغراض المرسوم بقانون اتحادي رقم (47) لسنة 2022 في شأن الضريبة على الشركات والأعمال

وزير دولة للشؤون المالية:

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 1972 بشأن اختصاصات الوزارات وصلاحيات الوزراء، وتعديلاته،
- وعلى القانون الاتحادي رقم (6) لسنة 2007 في شأن تنظيم أعمال التأمين، وتعديلاته،
- وعلى المرسوم بقانون اتحادي رقم (13) لسنة 2016 بشأن إنشاء الهيئة الاتحادية للضرائب، وتعديلاته،
- وعلى المرسوم بقانون اتحادي رقم (8) لسنة 2017 في شأن ضريبة القيمة المضافة، وتعديلاته،
- وعلى المرسوم بقانون اتحادي رقم (14) لسنة 2018 في شأن المصرف المركزي وتنظيم المنشآت والأنشطة المالية، وتعديلاته،
- وعلى المرسوم بقانون اتحادي رقم (28) لسنة 2022 بشأن الإجراءات الضريبية،
- وعلى المرسوم بقانون اتحادي رقم (47) لسنة 2022 في شأن الضريبة على الشركات والأعمال،
- وعلى قرار مجلس الوزراء رقم (59) لسنة 2017 في شأن المناطق المحددة لغايات المرسوم بقانون اتحادي رقم (8) لسنة 2017 في شأن ضريبة القيمة المضافة، وتعديلاته،
- وعلى قرار مجلس الوزراء رقم (100) لسنة 2023 بشأن تحديد الدخل المؤهل للشخص المؤهل القائم في المنطقة الحرة لأغراض المرسوم بقانون اتحادي رقم (47) لسنة 2022 في شأن الضريبة على الشركات والأعمال،
- وعلى القرار الوزاري رقم (139) لسنة 2023 في شأن الأنشطة المؤهلة والأنشطة المستبعدة لأغراض المرسوم بقانون اتحادي رقم (47) لسنة 2022 في شأن الضريبة على الشركات والأعمال،

قرّر:



المادة (1)

التعريف

تُطبق التعاريف الواردة في المرسوم بقانون اتحادي رقم (47) لسنة 2022 وقرار مجلس الوزراء رقم (100) لسنة 2023 المشار إليهما على هذا القرار، وفيما عدا ذلك تكون للكلمات والعبارات التالية المعاني المبينة قرين كل منها، ما لم يقض سياق النص بغير ذلك:

السلع المؤهلة: الفلزات والمعادن والطاقة والسلع الزراعية التي يتم تداولها في سوق معتمد لتداول السلع بشكلها الخام.

سوق معتمد لتداول السلع: أي من أسواق تداول السلع المنشأة داخل الدولة التي يتم ترخيصها وتنظيمها من قبل السلطة المختصة المعنية، أو ما يماثلها من أسواق تداول السلع المنشأة والمعترف بها خارج الدولة.

السفينة: أية منشأة تعمل عادة أو تكون معدة للعمل في الملاحة البحرية دون اعتبار لقوتها أو حمولتها.

الطائرة: أية آلة في استطاعتها أن تستمد بقاءها في الجو من ردود فعل الهواء غير المنعكسة من سطح الأرض.

السلطة المختصة: مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي أو سلطة دبي للخدمات المالية لمركز دبي المالي العالمي أو سلطة تنظيم الخدمات المالية لسوق أبوظبي العالمي أو هيئة الأوراق المالية والسلع، بحسب الأحوال.

قانون ضريبة الشركات: المرسوم بقانون اتحادي رقم (47) لسنة 2022 المشار إليه.

المادة (2)

الأنشطة المؤهلة والأنشطة المستبعدة

1. لأغراض قرار مجلس الوزراء رقم (100) لسنة 2023 المشار إليه، ومع مراعاة البندين (2) و(3) من هذه المادة، تُعتبر الأنشطة التالية التي يُمارسها شخص مؤهل قائم في المنطقة الحرة أنشطة مؤهلة:

أ. تصنيع السلع أو المواد.



- ب. معالجة السلع أو المواد.
- ج. تداول السلع المؤهلة.
- د. الاحتفاظ بالأسهم والأوراق المالية الأخرى لأغراض الاستثمار.
- هـ. تملك وإدارة وتشغيل السفن.
- و. خدمات إعادة التأمين.
- ز. خدمات إدارة الصناديق.
- ح. خدمات إدارة الثروات والاستثمارات.
- ط. خدمات المقر الرئيسي للأطراف المرتبطة.
- ي. خدمات الخزانة والتمويل للأطراف المرتبطة.
- ك. تمويل وتأجير الطائرات.
- ل. توزيع السلع أو المواد في أو من منطقة محددة.
- م. الخدمات اللوجستية.
- ن. أي أنشطة مساندة للأنشطة المؤهلة المحددة في الفقرات من (أ) إلى (م) من هذا البند.
2. لأغراض قرار مجلس الوزراء رقم (100) لسنة 2023 المشار إليه، تُعتبر الأنشطة التالية أنشطة مستبعدة:
- أ. أي معاملات تتم مع أشخاص طبيعيين، باستثناء المعاملات المتعلقة بالأنشطة المؤهلة المحددة في الفقرات (هـ) و(ز) و(ح) و(ك) من البند (1) من هذه المادة.
- ب. الأنشطة المصرفية.



ج. أنشطة التأمين وذلك دون الإخلال بالأنشطة المؤهلة المحددة في الفقرتين (و) و(ط) من البند (1) من هذه المادة.

د. أنشطة التمويل والتأجير وذلك دون الإخلال بالأنشطة المؤهلة المحددة في الفقرات (هـ) و(ي) و(ك) من البند (1) من هذه المادة.

هـ. تملك أو استغلال العقارات باستثناء العقارات التجارية الكائنة في منطقة حرة في حال تم إجراء المعاملات فيما يتعلق بهذه العقارات التجارية مع الشخص القائم في المنطقة الحرة.

و. أي أنشطة مساندة للأنشطة المستبعدة المحددة في الفقرات من (أ) إلى (هـ) من هذا البند.

3. لأغراض البندين (1) و(2) من هذه المادة، تسري الأحكام الآتية:

أ. تصنيع السلع أو المواد يشمل إنتاج أو تحسين أو تجميع المواد والمنتجات من المواد الخام أو المكونات.

ب. معالجة السلع أو المواد تشمل تحضير السلع أو المواد أو معالجتها أو تحويلها أو تغيير شكلها إلى شكل آخر من أشكال السلع أو المواد للاستخدام التجاري أو الصناعي أو للبيع.

ج. يُقصد بتداول السلع المؤهلة أنشطة التداول المادي للسلع المؤهلة وتجارة المشتقات المالية المرتبطة بها والمستخدمه للتحوط من المخاطر التي تنطوي عليها هذه الأنشطة.

د. الاحتفاظ بالأسهم والأوراق المالية الأخرى لأغراض الاستثمار يشمل الاحتفاظ بالآتي:

(1) الأسهم من أي فئة في رأس مال شخص اعتباري آخر أو الأنواع الأخرى من حقوق الملكية التي تعطي حاملها حق الحصول على الأرباح وعائدات التصفية، سواء بصفته مالكا أو مستفيداً.

(2) الأدوات المالية القابلة للتداول أو غير القابلة للتداول، بما في ذلك، المشتقات والسلع المالية وأدوات الاستثمار الأخرى التي يتم أو يمكن تداولها في سوق عام أو خاص أو القابلة للتحويل أو التبديل إلى ورقة مالية أو التي تمنح الحق في شراء ورقة مالية، وذلك باستثناء الاحتفاظ



بالأدوات المالية أو الاستثمارية التي يتم إصدارها بموجب توريق للمستحقات الناشئة عن أصل غير مالي.

يُعتبر الاحتفاظ بالأسهم والأوراق المالية الأخرى بأنه لأغراض الاستثمار في حال تم الاحتفاظ بها لمدة (12) اثني عشر شهراً متواصلة.

هـ. تملك وإدارة وتشغيل السفن يشمل تملك وإدارة وتشغيل السفن التي تستخدم في النقل الدولي للركاب أو السلع أو الثروة الحيوانية، أو في أنشطة القطار وتقديم المساعدة العامة للسفن في البحر أو في أنشطة التجريف في البحر، وأنشطة تأجير السفن دون طاقم وتأجير السفن بالرحلة دون طاقم التي تستخدم في النقل الدولي للركاب أو السلع أو الثروة الحيوانية. ولا يشمل هذا النشاط السفن التي تستخدم للنقل المحلي أو لأغراض الترفيه أو الاستجمام، أو التي تستخدم كفنادق أو كمطاعم أو ككازينوهات عائمة.

و. يُقصد بخدمات إعادة التأمين أعمال إعادة التأمين المنظمة بموجب أحكام القانون الاتحادي رقم (6) لسنة 2007 المشار إليه.

ز. خدمات إدارة الصناديق تشمل أنشطة إدارة المحافظ وإدارة المخاطر وخدمات الإدارة التقديرية وغير التقديرية للصناديق والخدمات الأخرى المتعلقة بالإدارة والتشغيل اليومي لصندوق الاستثمار التي يقوم بها مدير الصندوق المُعيّن من الصندوق أو المستثمرين فيه، بما في ذلك الأنشطة التي يفوضها صندوق الاستثمار أو مديره إلى مستشار استثمار أو مستشار فرعي، والتي تخضع للرقابة التنظيمية من قبل السلطة المختصة في الدولة.

ح. خدمات إدارة الثروات والاستثمارات تشمل أنشطة تقديم خدمات إدارة الاستثمار والخدمات الاستشارية، التقديرية وغير التقديرية، وإدارة المحافظ والخدمات الاستشارية بشأن الثروة والاستثمار، والتي تخضع للرقابة التنظيمية من قبل السلطة المختصة في الدولة.

ط. خدمات المقر الرئيسي للأطراف المرتبطة تشمل خدمات إدارة أنشطة أعمال الأطراف المرتبطة والإشراف عليها وتشغيلها، بما في ذلك تقديم خدمات الإدارة العليا والإدارة العامة وخدمات التأمين المقيدة والخدمات الإدارية وخدمات المشتريات وتخطيط الأعمال وتطويرها وإدارة المخاطر



وخدمات تنسيق أنشطة المجموعة، وبصفة عامة تكبد النفقات نيابة عن الأطراف المرتبطة وتقديم خدمات الدعم الأخرى للأطراف المرتبطة.

ي. خدمات الخزانة والتمويل للأطراف المرتبطة تشمل خدمات إدارة النقد والسيولة والتمويل وإدارة الديون وإدارة المخاطر المالية والخدمات الاستشارية ذات الصلة للأطراف المرتبطة، بما في ذلك أنشطة الدفع والتحصيل المركزية للأطراف المرتبطة أو نيابة عنها.

ك. تمويل وتأجير الطائرات يشمل تمويل وتأجير وتوريق تمويل وتأجير الطائرات أو محرركاتها أو الأجزاء القابلة للتدوير، ومنح حق استخدام الطائرات أو محرركاتها أو الأجزاء القابلة للتدوير نظير إيجار أو أي مقابل آخر بموجب عقد إيجار تمويلي أو عقد إيجار تشغيلي أو ترتيب آخر، والخدمات الاستشارية وخدمات الوكالة ذات الصلة وذلك لشراء أو بيع أو تأجير الطائرات أو محرركاتها أو الأجزاء القابلة للتدوير التي يقوم بها الشخص المؤهل القائم في المنطقة الحرة.

ل. توزيع السلع أو المواد في أو من منطقة محددة يشمل شراء وبيع السلع أو المواد أو الأجزاء المكونة أو أي عناصر أخرى مادية أو منقولة، وقد يشمل الاستيراد والتخزين وإدارة المخزون والمناولة ونقل وتصدير تلك السلع أو المواد إلى عميل يقوم بإعادة بيع تلك السلع أو المواد أو جزءاً منها أو يُعالج أو يُعدل تلك السلع أو المواد أو جزءاً منها لأغراض بيعها أو إعادة بيعها، وذلك شريطة أن تتم ممارسة هذه الأنشطة في أو من منطقة محددة وأن يتم استيراد السلع أو المواد التي تدخل الدولة من خلال المنطقة المحددة.

م. الخدمات اللوجستية تشمل تخزين ونقل السلع أو المواد نيابة عن شخص آخر دون تملك تلك السلع أو المواد الخاصة بذلك الشخص الآخر، ويشمل ذلك خدمات تخزين ومناولة الشحنات وتخزين الحاويات وخدمات وكالة النقل وخدمات الوساطة الجمركية وإدارة الطلبات والمخزون وخدمات الشحن والوساطة وإعداد المستندات والتعبئة والتفريغ والخدمات الأخرى ذات الصلة.

ن. يُقصد بالأنشطة المصرفية الأنشطة المالية الخاضعة للرقابة المحددة في المادة (65) من المرسوم بقانون الاتحادي رقم (14) لسنة 2018 المشار إليه.



س. يُقصد بأنشطة التأمين أعمال التأمين المنظمة بموجب أحكام القانون الاتحادي رقم (6) لسنة 2007 المشار إليه.

ع. يُقصد بأنشطة التمويل والتأجير توفير الائتمان أو التمويل بمقابل أياً كان نوعه، وتأجير أو منح الحق في استخدام الأصل نظير إيجار أو أي مقابل آخر بموجب عقد إيجار تمويلي أو عقد إيجار تشغيلي أو ترتيب آخر، والتي تخضع للرقابة التنظيمية من قبل السلطة المختصة في الدولة.

4. لأغراض الفقرة (ن) من البند (1) والفقرة (و) من البند (2) من هذه المادة، يُعتبر النشاط مسانداً في حال كان ضرورياً لأداء النشاط الرئيسي أو كان يساهم بشكل بسيط فيه ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بالنشاط الرئيسي بحيث لا يمكن اعتباره نشاطاً منفصلاً.

المادة (3)

متطلبات الحد الأدنى

لأغراض المادة (4) من قرار مجلس الوزراء رقم (100) لسنة 2023 المشار إليه، تُعتبر متطلبات الحد الأدنى مستوفاة إذا لم تتجاوز الإيرادات غير المؤهلة التي يحققها الشخص المؤهل القائم في المنطقة الحرة في الفترة الضريبية (5%) خمسة بالمائة من إجمالي إيراداته في تلك الفترة الضريبية أو مبلغ (5,000,000) خمسة ملايين درهم، أيهما أقل.

المادة (4)

الدخل المحقق من الملكية الفكرية المؤهلة

1. لأغراض البند (1) من المادة (7) من قرار مجلس الوزراء رقم (100) لسنة 2023 المشار إليه ومع مراعاة تطبيق البند (3) من هذه المادة، يتم احتساب الدخل المؤهل على النحو الآتي:

النفقات المؤهلة + زيادة النفقات

الدخل المؤهل = $\frac{\text{النفقات المؤهلة} + \text{زيادة النفقات}}{\text{إجمالي الدخل}}$

إجمالي النفقات

2. لأغراض البند (1) من هذه المادة، تسري الأحكام الآتية:



أ. يُقصد بالنفقات المؤهلة النفقات المتكبدة لتمويل أنشطة البحث والتطوير، والتي يقوم بها إما الشخص المؤهل القائم في المنطقة الحرة أو يتم تعهدها إلى أي شخص في الدولة أو أي شخص خارج الدولة لا يكون طرفاً مرتبطاً، وترتبط بشكل مباشر بإنشاء الملكية الفكرية المؤهلة أو اختراعها أو تطويرها بشكل كبير.

ب. يقصد بإجمالي النفقات مجموع النفقات المتكبدة لتمويل أنشطة البحث والتطوير، والتي يقوم بها إما الشخص المؤهل القائم في المنطقة الحرة أو يتم تعهدها إلى أي شخص، وترتبط بشكل مباشر بإنشاء الملكية الفكرية المؤهلة أو اختراعها أو تطويرها بشكل كبير بما في ذلك تكاليف الاستحواذ على الملكية الفكرية المؤهلة.

ج. يقصد بإجمالي الدخل رسوم حق الامتياز أو أي دخل آخر محقق من الملكية الفكرية المؤهلة على النحو الذي يتم تحديده وفق أحكام قانون ضريبة الشركات ويشمل دخل الملكية الفكرية المُضمنة المحقق من بيع المنتجات واستخدام العمليات المرتبطة بشكل مباشر بالملكية الفكرية المؤهلة على النحو الذي يتم تحديده وفق مبدأ السعر المحايد بموجب المادة (34) من قانون ضريبة الشركات.

د. يقصد بزيادة النفقات رفع قيمة النفقات المؤهلة بنسبة (30%) ثلاثين بالمائة مع مراعاة تطبيق البند (3) من هذه المادة.

3. إن زيادة النفقات تنطبق فقط إلى الحد الذي تكون فيه النفقات المؤهلة، بعد رفعها، أقل من إجمالي النفقات أو تساويها.

4. لأغراض تحديد الدخل المحقق من الملكية الفكرية المؤهلة الذي يجب اعتباره دخلاً مؤهلاً يتعين على الشخص المؤهل القائم في المنطقة الحرة الاحتفاظ بجميع السجلات والدفاتر والمستندات التي تثبت ما يأتي وإتاحتها للهيئة:

أ. ملكية أو حق استغلال الملكية الفكرية المؤهلة.

ب. النفقات المؤهلة وإجمالي النفقات المتكبدة.



ج. إجمالي الدخل المحقق من الملكية الفكرية المؤهلة.

د. ارتباط النفقات المؤهلة بإجمالي الدخل المحقق من الملكية الفكرية المؤهلة.

المادة (5)

الشروط الأخرى

1. بالإضافة إلى الشروط الواردة في البند (1) من المادة (18) من قانون ضريبة الشركات، يجب أن يستوفي الشخص المؤهل القائم في المنطقة الحرة كلا الشرطين الآتيين:

أ. ألا تتجاوز إيراداته غير المؤهلة متطلبات الحد الأدنى المنصوص عليها في المادة (3) من هذا القرار.

ب. أن يقوم بإعداد قوائم مالية مدققة وفق أي قرار يصدر من الوزير في شأن إعداد القوائم المالية المدققة والاحتفاظ بها لغايات قانون ضريبة الشركات.

2. في حال لم يستوف الشخص المؤهل القائم في المنطقة الحرة في أي وقت معين خلال فترة ضريبية أيّاً من الشروط المنصوص عليها في البند (1) من المادة (18) من قانون ضريبة الشركات وهذا القرار وأي شروط أخرى يحددها الوزير، يتوقف اعتباره شخصاً مؤهلاً قائماً في المنطقة الحرة من بداية الفترة الضريبية المعنية ولـ (4) أربع فترات ضريبية لاحقة.

المادة (6)

الإلغاءات

يُلغى القرار الوزاري رقم (139) لسنة 2023 المشار إليه.

المادة (7)

نشر القرار والعمل به

يُنشر هذا القرار، ويُعمل به من 1 يونيو 2023.

وزير دولة للشؤون المالية

صدر عن:



بتاريخ: 12/ربيع الآخر/ 1445 هـ

الموافق: 2023/10/27 م